إشكالية إدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي

أ. د. عبدعلي كاظم المعموري*
باحث وأكاديمي من العراق

* مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

شكلت عملية التغيير بعد عام 2003 منعطفاً كبيراً في تاريخ العراق المعاصر، وتجلت تأثيراتها في كافة الأبعاد، ومنها البعد الاقتصادي تحديداً، فالاقتصاد العراقي في خلفيته التاريخية هو اقتصاد مشوه ومأزوم على خلفية أكثر من عقدين من الزمن، وجاءت عملية التغيير السياسي مترافقة مع رؤى أميركية حاملة بصمات التحول المنفلت نحو اقتصاد السوق من دون أي خطة لعملية التحول هذه، ومرتكزة على نوايا ورغبات عراقية ساندت هذا التوجه، برغم من وجود تجارب سابقة لبلدان أخرى بعضها كان منظماً ومحسوباً، والأخر منفلتاً وغير مخطط، ولذلك تباينت نتائج عملية التحول وكلفتها الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى السياسية وحتى مستقبل الدولة.

فعندما تأكدت الولايات المتحدة الأميركية من ضعف إيران أواخر الثمانينات من القرن العشرين، أصبح من الممكن لها وللدول الأوربية وحلفائهم في المنطقة، إلغاء الدور العراقي عن طريق ضرب قوته العسكرية وإيقاف نموه، وكأنه مجرد فقرة تسوية في ميزان القوى، وهو ما اتضح من طبيعة التشدد الذي اعتمد للتعامل معه. ومنذ غزو الكويت دخل العراق أزمة متعددة الأوجه، أظهرت إلى السطح جميع عوامل الضعف في الدولة العراقية، والتي فاقمتها أخطاء السياسة ونزعات الدكتاتورية.

والأمم المتحدة المؤسسة الضامنة لحق البشرية، هي الأخرى كانت تابعة / أو واقعة تحت التأثير الأميركي، وخضعت للمساومة نتيجة تورط بعض

موظفيها في الفساد الذي طال برنامج النفط مقابل الغذاء، وأوجه الفساد التي أثيرت حول مجريات التنفيذ لما قبل 2003، وهي متشعبة ومعقدة في وسائلها بتورط أطراف دولية، كما ظهرت صعوبات ناشئة عن تشبث دوائر الأمم المستفيدة من حالة العراق، إلى استطالة المدة الزمنية لإشرافها على أوضاع العراق، واستغلت استمرار الكثير من عقود تأمين الغذاء والمتطلبات الأخرى البسيطة، لتأمين استمرار حياة العراقيين بحدها الأدنى، في الدفع إلى الاعتمادات المفتوحة من عهد النظام السابق، بحيث وصلت الأموال التي أنفقتها من البرنامج أكثر من (7) مليار دولار بعد احتلال العراق.

فضلاً عن اختيارها للمصرف الذي وضعت فيه أموال النفط العراقي، مروراً باختيار الدول وانتهاء مع الشركات المجهزة. كلها تثير الشكوك والغط عن الدور النفعي والمصلحي لإدارة المنظمة الدولية، ويرفع المصداقية عنها ويؤشر على أن سلوكياتها تتقاطع مع أهدافها المعلنة.

وبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يحظ بالأشراف المسؤول، والعناية الرقابية الكافية من السلطات الحكومية المعنية ومجلس النواب فيما بعد، والجهات الأخرى التي أوكلت اليها متابعة ذلك. وعليه يمكن القول بوضوح أن برنامج النفط مقابل الغذاء، هو سجل أدانه للأمم المتحدة والإدارة العراقية قبل عام 2003 وبعدها، وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة التي ارتكبت أخطاء قاتلة في هذا البرنامج.

ويستلزم الأمر أن يماط اللثام عن كل التفاصيل التي حدثت في الشأن الاقتصادي على خلفية العقوبات الاقتصادية الدولية وما خلفتها، من أجل حفظها لذاكرة الأجيال القادمة كي تعرف مآسي تلك الحقبة.

ومن المناسب الإشارة إلى أن موظفي الأمم المتحدة اعتاشوا على العراق عبر برنامج النفط والغذاء والمشروعات التي تم اقتراحها لاحقاً، حتى أصبح العراق موفراً لفرص العمل، إذ جرى انفاق مليارات الدولارات لهذه الأغراض التي لم تقدم للعراق شيئاً، فالمؤتمرات والورش والحط والترحال في فنادق الخمس نجوم وأجور الطائرات، مجرد أوراق وبرامج غير حقيقية يمكن لأي دولة أن تقيمها من دون هذه الكلف الباهظة، وهي عمليات ارتزاق قذرة بأموال شعب يعاني

إن موظفي الأمم المتحدة اعتاشوا على العراق عبر برنامج النفط والغذاء والمشروعات التي تم اقتراحها لاحقاً، حتى أصبح العراق موفراً لفرص العمل

تشترط الأمم المتحدة العتيدة أغلاق هذا البرنامج بتقديم العراق شهادة براءة لهذه المؤسسة الدولية وموظفيها من احتمالية رفع قضايا فساد وتلاعب بأموال العراق.

(50%) منه البطالة والفقر والأمراض المستعصية، ومصداقاً لذلك تشترط الأمم المتحدة العتيدة أغلاق هذا البرنامج بتقديم العراق شهادة براءة لهذه المؤسسة الدولية وموظفيها من احتمالية رفع قضايا فساد وتلاعب بأموال العراق، على غرار ما انتزعته الولايات المتحدة حتى تسحب جنودها من العراق، ببراءتها كدولة محتلة وجنودها عن تدمير العراق وجرائم القتل والإبادة التي اقترفت بحق العراقيين.

وبعد أكثر من عقد على احتلال العراق وتغيير النظام السياسي والاقتصادي، فإن الأوضاع على الأرض لا تشيح بمعطى ذا دلالة على نضج المتبنيات الاقتصادية، ولا توجد رؤية واضحة لمسار تطور الاقتصاد العراقي، ومعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP) المبثوثة على الرغم من أهميتها، لكنها لا تمثل دلالة قاطعة على مسار اقتصادي سليم يتسم بوضوح الأهداف والآليات، إذ من الطبيعي اقتصادياً أن ترتفع معدلات النمو، طالما أن هناك انفاق استثماري لاقتصاد فقد معظم أصوله الرأسمالية الثابتة، ناهيك عن دور المورد الريعي وحصته من هذا النمو، ولكننا إذا ما استبعدنا القطاع النفطي من دائرة الحساب الاقتصادي، سنجد أن القطاعات الاقتصادية تبدو واقعة تحت ركود مزمن.

على وفق ذلك، تتبدى أطروحتنا بان البعد الاقتصادي لموضوعة بناء الدولة العراقية برداءها السياسي الجديد، سيظل واهناً ولن يشكل مرتكزاً لبناء الدولة، ومرد ذلك إلى:

- غياب الوضوح في الآليات والأهداف وأسلوب التحول إلى اقتصاد السوق.
- ضعف الإدارة الاقتصادية للموارد المتاحة.
- شيوع الفساد وسوء التنفيذ.
- تصاعد حصة الأنفاق الجاري على حساب الأنفاق الاستثماري.
- تضخم جهاز الدولة.
- الصراع السياسي والمحاصصة السياسية.

إن نمط الدولة التي أنتجها الاحتلال وطبيعة العملية السياسية وطبيعة البيئة

الإقليمية، هي دولة هشة غير قادرة على تفعيل البعد الاقتصادي، والذي من شأنه أن يوفر مساحة كبيرة من الاستقرار، والرضى المجتمعي وازدياد مساحة المشاركة الفاعلة، ولكن ربما قصد الاحتلال والبيئة الإقليمية الرافضة لعملية التغيير في العراق وشكله، إدخال العراق في حلقة مفرغة من أن الاستقرار السياسي مجلبة للفاعلية الاقتصادية، وإن التقدم في المجال الاقتصادي مجلبة للاستقرار السياسي، لهذا ستظل الدولة رهناً لهذه الإشكالية، ولن تتحول الدولة من دولة هشة إلى دولة فاعلة، من دون كسر الحلقة التي وضعها الاحتلال وغذتها طبيعة المرحلة، ورؤى الدول الإقليمية المحيطة بالعراق.

نمط الدولة التي أنتجها الاحتلال وطبيعة العملية السياسية وطبيعة البيئة الإقليمية، هي دولة هشة غير قادرة على تفعيل البعد الاقتصادي.

استبدل الاحتلال الأميركي مفهوم الدولة من (الدولة ـ الأمة) إلى (الدولة ـ المكونات)، وبهذا استطاعت هذه الأخيرة توصيف أطار نظامها الاقتصادي الجديد كنظام (ريعي ـ ليبرالي)، كبديل عن النظام (الريعي ـ المركزي)، أي القائم على المركزية الشديدة لرأسمالية الدولة، الأمر الذي ظل يحدد اتجاهات السياسة الاقتصادية وتركيب ثوابتها ومتغيراتها واتجاهاتها النقدية والمالية والتجارية.

أولاً: غياب البرنامج الاقتصادي لدى الطبقة السياسية

إن الأوضاع الاقتصادية لا تجري في فراغ، والواقع لا يأتي اعتسافاً، ففكر كل مرحلة تاريخية رهناً بالمترشح من هذا الواقع بجوانبه الاجتماعية والسياسية والثقافية، يرتبط بها وترتبط به، ولا يقوم إلا بها ولا تقوم إلا به، وينسجم ويتناغم معها، فإذا ما أريد تطوير الوضع الاقتصادي فإن ذلك يتطلب بالحتم تطوير الأوضاع كلها تبعاً لتنافذ التأثير فيما بينها، لذلك فإن اشتقاق فلسفة تنموية جديدة، لا يمكن أن يكون بعيداً عن مجمل حركة المتغيرات الناظمة في المجتمع.

اشتقاق فلسفة تنموية جديدة، لا يمكن أن يكون بعيداً عن مجمل حركة المتغيرات الناظمة في المجتمع.

إن محاولة غرس نظام اقتصادي ـ اجتماعي دون أية مرتكزات أساسية له، وتوليف ظروف تلف الاقتصاد والمجتمع من الخارج لتدخله قسراً في موجة اللبرالية الجديدة (New - Liberalization)، من شأنها أن تغير

وتشوه المجتمع على حد تعبير أرنولد توبيني، وتدخله في إشكالية جديدة.

والأحزاب الإسلامية في جلها وضعت في مشروعاتها الاستيلاء على السلطة، ولم تكن قد وضعت برامج اقتصادية أو سياسية تخرج عن دائرة (كتيباتها النظرية).

لقد غلب على المعارضة السياسية للنظام السابق الطابع الإسلامي، نتيجة مساحة الاستهداف الذي كان يوجه اليها آنذاك، لأسباب ربما ترتبط بالنظرة الطائفية للنظام، في حين لم تكن الأحزاب الليبرالية بذات المستوى من التنظيم والمساندة، وورثت هذا الضعف نتيجة لمآل الأوضاع التي شهدها العراق بعد 1958، وبخاصة عام 1964، الذي شهد التأميمات التي طالت القطاع الخاص، مما أضعف المسند الاقتصادي لأحزاب الليبرالية.

والأحزاب الإسلامية في جلها وضعت في مشروعاتها الاستيلاء على السلطة، ولم تكن قد وضعت برامج اقتصادية أو سياسية تخرج عن دائرة (كتيباتها النظرية)، على وفق هذه الرؤية أم تلك، وحتى (الديمقراطية) التي أوصلت بعض الأحزاب الإسلامية إلى السلطة (عدا الحالة العراقية للسنوات 2003 ـ 2005)، لم يرد لها ذكر في نظم هذه الأحزاب أو برامجها، وقبلتها في مرحلة التغيير كونها وسيلة للوثوب إلى الحكم، إلا أنها ظلت أمينة على احتكار السلطة وتوزيع منافعها بين أعضاءها، وهذا مارسته جميع الأحزاب الإسلامية بدءً من العراق مروراً بمصر ومَنْ ثَمَّ تونس، وكذلك حركة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، تحت ما سمي ب(**أخونة الدولة**).

لهذا لا توجد علاقة بين تبني الديمقراطية وبين متبنيات التحول الاقتصادي المرغوب لدعم خيارات بناء الدولة الجديدة، التي لم تفصح هذه الأحزاب عن طبيعتها وشكلها ووظائفها، وبدت أي الأحزاب تستهلك الزمن من دون البوح بذلك ريثما تستقر الأوضاع لصالحها، فالوجه المرغوبة في ظل مخاضات الانتقال والتحول هو الدولة المدنية الحديثة، وهو ما يتعارض تماماً مع تراث الأحزاب الإسلامية جميعاً.

غياب رؤية عقلانية عملانية لبرنامج اقتصادي موصوف ومحدد، فكل ما يمكن تلمسه من هذه الأحزاب، هي هرطقة لا يمكن البناء عليها.

لذلك نلحظ غياب رؤية عقلانية عملانية لبرنامج اقتصادي موصوف ومحدد، فكل ما يمكن تلمسه من هذه الأحزاب، هي هرطقة لا يمكن البناء عليها، أو أنها لا تحدد بوصلة التحول على وفق برنامج اقتصادي واضح. ومصداق ذلك

هو التخبط في القرارات الاقتصادية، بل والفشل والتراجع الذي تعبر عنه أغلب المؤشرات الاقتصادية المعتمدة للتقويم.

وما يمكن أن يعبر بصدق عن حالة الاقتصادات التي جرى التحول في بلدانها، أنها جميعاً تعيش حالة التجريب والافتتان بمظاهر اقتصادية رأسمالية من دون أية دراية أو وعي بطبيعتها ومستلزمات نجاحها. إذ ساهمت الفوضى في القرارات الاقتصادية في تعقيد المشهد الاقتصادي وإشاعة الهدر والفساد ونهب المال العام. والارتهان إلى نصائح ووصايا من جهات مختلفة، لم يجرِ إخضاعها للحساب الاقتصادي الصارم، والمفاضلة بينها على القاعدة المعتمدة (العائد/ الكلفة ـ Cost/Benefit)، وهنا لا يقتصر الأمر على العوائد والتكاليف المالية، بل المقصود هو العوائد والتكاليف المجتمعية أولاً.

أن القبول بالتحول الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال والمؤسسات الدولية، كان من المفترض أن يخضعه القائمين على الأمر لرؤية عراقية تأخذ بنظر الاعتبار ظروف الاقتصاد العراقي، وخلفية المراحل التي مر بها منذ عام 1980 ـ 2003، بما رافقها من حروب وحصار، ولعل فتح الحدود بإزاء السلع من مختلف بلدان العالم من دون ضوابط، بإرادة الحاكم الأميركي (بول بريمر) ليست بعيدة عن منهج تدميري مخطط للاقتصاد العراقي، وأن الصناعتين المدنية والعسكرية، هي الأخرى تأتي في السياق نفسه، والذي يهدف إلى محو الممكنات المتاحة على بساطتها.

جل ما عملته الأحزاب التي قبضت على السلطة، أو تواجدت على سطحها، هو الترويج للحرية الاقتصادية وضرورة أطلاقها على عواهنها.

إذ أن جل ما عملته الأحزاب التي قبضت على السلطة، أو تواجدت على سطحها، هو الترويج للحرية الاقتصادية وضرورة أطلاقها على عواهنها، واعتمدت مثالاً مشوهاً من أن الاحتلال الأميركي للعراق يعد (**رحمه**)، فاليابان وألمانيا بفضله أضحت من الدول الصناعية المتقدمة، وهذا تسويغ يفتقر إلى الموضوعية، كذلك أن الربط بين التنظيم الاقتصادي للدولة وضبط المسارات الاقتصادية ليس له علاقة بالدكتاتورية، وعلى خلفية القبول بالأطروحات الأميركية ـ البريطانية، من أن أحد مغذيات الحالة الدكتاتورية هو سيطرة الدولة على النفط (إنتاجاً وتصديراً)، وقبلت الأحزاب هذه الرؤية وساندتها وسهلت دخول الشركات النفطية إلى حقل الإنتاج، وفي المقابل لم

تهتم الحكومات المتعاقبة بشكل مطلق بموضوع إعادة شركة النفط الوطنية، ومن ثم دعمها لتدخل إلى الحقول النفطية كشركة عراقية. وهو موقف لا نجد له تفسير؟

ومن المناسب الإشارة إلى أن عملية تحويل اقتصاد عاش في ظل مركزية شديدة، بالإضافة إلى الاختلالات التي ظل يعانيها، والتي لا يمكن معالجتها من دون فلسفة لهذا التحويل واختيار الاستراتيجية المناسبة لعملية التحول، ومن ثم اعتماد سياسات قصيرة الآجل أو متوسطة الآجل، هذه السياسات تمثل حزمة متنوعة متناغمة بعض مع بعض، موجهة في جلها لتمكين الاقتصاد من التحول السلس والخالي من الاختناقات.

والمفارقة الكبرى في عملية تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق، إن أصل موضوعة التحول ليست جديدة، فقد بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتم اعتماد أساليب مختلفة لهذا التحول، حتى أن بعض البلدان قد دفعت ثمناً اقتصادياً واجتماعياً نتيجة عملية التحول غير المتناسبة، لا سيّما وأن هناك أشكال من التحول ومنها: التحول بالتخدير ـ والتحول بالعلاج بالصدمة، والتحول بالجراحة العميقة، والتحول بصدمة الرعب والصدمة.

وكان من المفترض على الأحزاب السياسية التي قبلت الاحتلال ومشاريعه، في إعادة انتتاج عراق جديد ودولة جديدة، أن تتنبه أو تراجع تجارب البلدان التي جرى تحولها نحو اقتصاد السوق لدعم الديمقراطية، وهي كثيرة من أميركا اللاتينية مروراً بأوروبا الشرقية إلى جنوب شرق أسيا وانتهاءً بأفريقيا. والتي بعضها قد نجحت عندما رسمت مساراً وطنياً للتحول، ولم تستجب بالكامل إلى وصفة المؤسسات الدولية وأبرزها (صندوق النقد الدولي ـ IMF) و(البنك الدولي ـ WB)، بالإضافة إلى الضغوط المسلطة على البلدان التي تروم التحول من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي.

إن افتراض امتلاك الرؤية والمنهج الواضح بإزاء عملية التحول، من شأنه أن يرسم بدقة التوجهات التي يفترض أن تتم بعد عام 2003، ولعل مسببات الضبابية والارتباك في أدارة الملف الاقتصادي وفوضى السياسات المعتمدة، تفصح بوضوح عن أن الطبقة السياسية وقعت تحت تأثير متغيرين أساسيين:

الأول: قبول/ أو فرض الاحتلال لمخططاته بإزاء ضعف الأحزاب من الوقوف بوجهه، وبخاصة مرحلة ما قبل الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة المالكي الأولى.

الثاني: عدم اتفاق القوى السياسية في الاعتماد على القدرات العراقية في رسم خارطة التحول نحو اقتصاد السوق، والغلواء في المراهنة على الاستثمارات الخارجية / أو إعادة القطاع الخاص العراقي.

هذا من شأنه أن أطاح بفرصة تبلور استراتيجية تحول متناسبة مع ممكنات العراق (اقتصاد ريعي)، وظروف الاقتصاد الذي عانى من مشكلتين متراكبتين على بعضهما، حد التزاوج فيما بينهما، وهما توقف جهود التنمية منذ عام 1985 عندما تحول الاقتصاد العراقي بشكل كامل إلى اقتصاد حرب، وبدأ مرحلة الاستدانة الخارجية، فضلاً عن التقادم واهتلاك الأصول الرأسمالية الثابتة، وتراجع حجمها نتيجة التدمير الذي لحق بها على مر ثلاثة عقود من الأزمات.

أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وتدني فرص العمل المنتج، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي.

إن تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية، والتقاسم بنهم بين المكونات وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي ـ استهلاكي، قد أسس لاقتصاد لا يقوى على إنتاج سوى الثروة النفطية، ويقوي في الوقت نفسه ظاهرة الشره الاستهلاكي الذي تغذيه أسواق العولمة، ولهذا أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وتدني فرص العمل المنتج، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي.

ثانياً: محنة التحول نحو اقتصاد السوق في اقتصاد مدمر

إن الاقتصاد المتخلف أذا ما تُرك لتأثير عمل آليات السوق وحدها في ظل الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي، فإن الركود الذي يعاني منه سوف يستمر، وسوف يُعاد إنتاج التخلف وتكرس التبعية، وبهذا الصدد يقول الاقتصادي السويدي غونار ميردال: أن قوى السوق أذا ما تُركت وشأنها، فأنها تميل إلى محاباة الدول الأغنى من جهة، والأقاليم الأغنى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى، وقد أوضح أن هذا الميل يرتبط بطبيعة آليات السوق ذاتها، بفعل قانون (العلّية الدائرية)، أي المفعول التراكمي لقوى

السوق الحرة الذي يتزايد أثره السلبي كلما انخفض مستوى التطور الاقتصادي للدولة[1].

(1) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 32.

ولذلك ظل الاقتصاد العراقي يعاني من المشكلات الضخمة نفسها للتخلف بما فيها على الإطلاق، ضعف وتشوه الهيكل الإنتاجي، والتبعية للسوق العالمية، وتزايد الاعتماد على قطاع النفط، واستنزاف القدرات الاقتصادية في مشروعات غير مجديه، أو نزاعات عسكرية محمومة بالكاريزمية العالية.

وعليه فإن مساحة التدمير في الاقتصاد العراقي كبيرة على جميع المستويات، ولإعادة الفاعلية لهذا الاقتصاد، يتطلب الأمر وضع أسبقيات للجهد التنموي المطلوب القيام به دون ترك ذلك لآليات السوق.

كذلك أن السعي لتوفير التوازنات المفترضة ما بين القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى الكلي وتقديم الحلول للمشكلات ذات الطابع الكلي، من مثل البطالة، التضخم، سعر الصرف، التوازن الكلي، لا يمكن تركها لآليات التضبيط الذاتي (Auto - Regulation) ميكانزمات الأسعار[2]. أي أن المراهنة على اقتصاديات السوق الحرة لن تكون الحل السحري لأوضاع الاقتصاد العراقي على الأقل في الأجل القصير.

(2) سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العد (1)، خريف 1992

ويبدو أن موضوعة تحول اقتصاد نفطي (ريعي) معتمد بشكل شبه تام على الإيرادات النفطية (اقتصاد وحيد الجانب)، لم تحظى بالاهتمام الكبير من المؤسسات والباحثين في شأن النظم الاقتصادية، كون تعقيدات هذا الاقتصاد هي أكبر بكثير من أي اقتصاد آخر، كون الاقتصاد في جله اقتصاد توزيعي وليس اقتصاد إنتاج، وبهذا فإن دور الدولة يظل مركزياً في إدارة النشاط الاقتصادي، لاسيّما وأن العاملين في قطاعات الدولة ليس بقليل، مما يشكل صعوبة بالغة في إجراء عملية خصخصة هذه المشروعات.

وأضاف قيد الاحتلال وما ترتب عليه من نهب وتدمير المنشآت الاقتصادية (الصناعية) وبخاصة منشآت التصنيع العسكري التي كانت تستوعب أعداد كبيرة من العاملين، تعقيداً جديداً للمشهد الاقتصادي في العراق، إذ أدى ذلك بجانب حل الجيش وتوقف المنشآت المدنية الأخرى إلى شيوع البطالة والفقر.

بعد تجارب التحول في النظم الاقتصادية من المركزي نحو اقتصاد السوق والذي تصاحب مع تغيير في شكل النظام السياسي من نظام شمولي إلى نظام

ديمقراطي، بدت الاقتصادات التي عانت من مرحلة تخبط اقتصادي أو أنها كانت مأزومة أو أخضعت لظروف استثنائية من مثل (الحروب والعقوبات)، أكثر استعصاءً على عملية التحول، نتيجة سعة المشكلات المرتبطة أو الموروثة من تلكم المرحلة، لاسيّما في جوانب المالية والنقدية فضلاً عن حدوث الكثير من التشوهات في بنية الاقتصاد، كذلك أن هناك مستويات تضخمية عالية وفقدان العملة للكثير من وظائفها، وإشكالية تخصيص الموارد، هذه جميعاً تشكل كوابح صوب انتهاج سياسات تحول ناجعة.

وفيما يخص العراق فإن عملية تحول اقتصاده إلى اقتصاد السوق، تفترض بالحتم أخذ فرصة أطول (مرحلة انتقالية)، يتم خلالها تهيئة ممكنات التحول، وخلق البيئة المناسبة المعاضدة لهذا التحول عن طريق برنامج اقتصادي محدد، يتم عن طريقه ابتداءً اختيار القطاعات التي لها الأولوية في التحول، وغالباً ما تكون هذه القطاعات غير منتجة لسلعة/أو خدمة عامة (public goods)، من مثل قطاعات السياحة والخدمات المالية والمصرفية والاتصالات... الخ.

عملية تحول اقتصاده إلى اقتصاد السوق، تفترض بالحتم أخذ فرصة أطول (مرحلة انتقالية)، يتم خلالها تهيئة ممكنات التحول.

إلا أن ما تمت ملاحظته من التجربة العراقية، هو فتح الاقتصاد برمته بإزاء الشركات الأجنبية، مع عدم توافر أية إجراءات حمائية للقطاعات المحلية بما فيها القطاع الخاص المحلي، وهو ما يسر وبهدوء تصفية ما تبقى من هذه القطاعات أو توقف نشاطها.

كذلك أن المرحلة الانتقالية للتحول لم تحدد/أو بصورة أدق لم تكن في حسبان القائمين على القرار الاقتصادي، ولم يشار إليها في الوزارات المختصة، لذلك غابت تفصيلات هذه المرحلة وآمادها وأهدافها، فضلاً عن عدم الإشارة الواضحة والدقيقة والمحددة للآليات التي سيتم بها التحول.

وعليه فإن الدخول إلى معترك الانتقال غير المبرمج/أو المخطط، ومن دون أية حسابات هو ما أوقع الاقتصاد العراقي في دوامة من التفاعلات غير المنضبطة، ومَنْ ثَمَّ عّقدَ الأمر على متخذ القرار الاقتصادي، وغيب بالتالي عمداً فرصة إنضاج وقيادة مرحلة انتقال وتحول ناجحة.

إذ أن الاقتصاد العراقي لم يكن مستعداً بوضعه عند الاحتلال الأميركي عام 2003، في أن يلج موضوعة الانتقال المفاجئ نحو اقتصاد السوق وإطلاق

الحرية الاقتصادية على عواهنها، وأدى الاحتلال وأدارته دوراً كبيراً في تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي، ومارس سلطوية تفوق سلطوية أي نظام دكتاتوري (راديكالي)، وهو ما أفصح عنه الحاكم (بول بريمر) فيما يخص صلاحياته، عندما خاطب مجلس الحكم بأنه (أي بول بريمر) يمتلك صلاحية (صدام) وغيرها، لهذا لم يكن لمجلس الحكم آنذاك من دور في التدخل في ما يمس مصالح العراق، وأقل ما يقال عن هذا المجلس أنه محاولة تضليل للرأي العام العالمي في أشراك العراقيين في الحكم. ومما يذكر أن الحاكم الأميركي خصص لكل عضو في مجلس الحكم راتباً قدره (50000) ألف دولار شهرياً، ولم يرد آنذاك أي انتقاد أو احتجاج على نمط الإدارة الأميركية للعراق.

فالتوليف من جانب (الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل) وبمساعدة الأمم المتحدة، للظروف المعقدة للإحاطة بالعراق، من شأنها أن دفعت باتجاه ترسيخ أسوء قسمات نظام السوق، وهو ما يتناقض مع الدعوات المعلنة في ضرورة سلامة البني المجتمعية، والتي تستوجب توازناً دقيقاً وتضافراً حيوياً بين قطاع دولة ظل يمارس دور الرضاعة لكل المجتمع طوال عقود من الزمن، وبين قطاع إعمال يراد له أن ينهض بأعباء اقتصاد يختزن الكثير من الاختلالات والمشكلات.

لا نغالي إذا قلنا إن العراق قد تم إدخاله في محنة اقتصادية مثلثة، وهي (التدمير ـ النهب ـ الفساد)، من أجل إبقاءه خارج التأثير في المنطقة.

وقد لا نغالي إذا قلنا إن العراق قد تم إدخاله في محنة اقتصادية مثلثة، وهي (التدمير ـ النهب ـ الفساد)، من أجل إبقاءه خارج التأثير في المنطقة، وإطالة أماد انتعاشه وإعادة بناء ما تم تدميره. بجانب عدم السماح له بالاستقرار السياسي والأمني، وهو يبدو أسلوباً ناجعاً، عندما تم اعتماده في دول أخرى من مثل مصر ـ سوريا ـ ليبيا ـ اليمن... الخ، وهو جزء من الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية لتأمين أمن الأعماق للكيان الصهيوني، ودفع مشروع إعادة ترتيب خرائط المنطقة العربية للمضي بقوة بإزاء تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ثالثاً: الدور المترهل للدولة ورسم السياسة الاقتصادية في العراق؟

يستلزم الانتقال من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي أو التخطيط الشامل إلى اقتصاد السوق، تغيير القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية، مثلما يؤدي

إلى تغيير مواقع وأدوار الأطراف أو اللاعبين الأساسيين فيها، ولا سيّما الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني. وهنا لابد من أن يتم برمجة انسحاب الدولة رويداً رويداً من النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وهذا يشترط أيضاً وجود نظام لإزاحة الدولة، متناغم ومنسجم مع توافر القدرات لدى القطاع الخاص المحلي والأجنبي لأشغال الفراغ المتولد بفعل عملية التحول.

وعن طريق تجربة العشر سنوات الماضية (2004 ـ 2014)، وبرغم وجود القوانين المحفزة والمنضمة للنشاط الاستثماري الخاص، إلا أن هذا القطاع ظل متوجساً أو موشحاً بوجهه عن الاقتصاد العراقي عدا القطاع النفطي والطاقوي، وما عدا ذلك لا يشكل شيئاً يعتد به، والأنشطة الاستثمارية التي نفذت على خلفية الموازنات السنوية للدولة، لا ترتقي لا من حيث الجودة ولا من حيث التكلفة، وأن ما يسمى بشركات القطاع الخاص يثار بشأنها عشرات التساؤلات التي تبقى مبهمة وليس لها حل، إلا أنها تعبر عن هجمة من شرائح طفيلية أدعت أنها تمثل القطاع الخاص، وهي في جلها ظلت أسيرة (الاعتياش المجاني) على موازنات الدولة، بعيدة عن كونها رأسمالية وطنية (حتى لو كانت صغيرة أو جنينية)، إذ هي تفتقر إلى الأبداع والمخاطرة والى الاعتماد الحقيقي على دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية (وليست الشكلية القائمة حالياً)، مما يوفر الحساب الاقتصادي المتوقع من القيام بالاستثمارات، ونعتقد بتجرد تام أن ما يسمى بالقطاع الخاص العراقي بحالته القائمة لا يعتمد على الإنجاز والدقة والفاعلية والتطوير، بل على مساحات الفساد التي تتوافر في أجهزة الدولة العراقية الحالية.

وعليه فإن ما يراه أنصار التحول إلى اقتصاد السوق، هو أن يتم الانتقال عن طريق خطة مركزية وشاملة، يجري فيها تحول القرارات الاقتصادية التي تتحكم بالاقتصاد من المركزية إلى آليات السوق، وهو ما يستلزم إعادة نظر شاملة بدور الدولة، بحيث تنتقل (من القيام بأشياء كثيرة بشكل سيء إلى القيام بمهامها الأساسية الأقل بشكل جيد)، وهذا يعني أن الدولة يتعين عليها أن تتقلص أو تنكمش وتغير طبيعتها في الوقت نفسه. ومن أولى المجالات التي يتعين أن يتقلص فيها دور الدولة، هو مجال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بحيث يصبح قيام الدولة بهذا الدور الاستثنائي لا القاعدة، وفي المجالات التي تفشل فيها الأسواق حصراً[3].

(3) ج. كينيث. غالبريث، اليمين ليس هو الحل، مجلة المنار، العدد (63)، السنة (1990)، ص 76.

ويسلم انصار التحول إلى اقتصاد السوق، بأن نشاط الدولة يتعدى الإطار الضيق الذي يفرضه مفهوم (الدولة الحارسة)، ويذهب هؤلاء إلى أن اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر، ليس هو نظام (**ترك المقادير تجري في أعنتها**)، بل لم يعد هناك تجريم للدولة في تدخلها، فالأزمات التي تتلاحق في ظهورها وتضرب بهذا القدر أم ذاك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، جاءت في جلها من ترك آليات السوق التي تخصص الموارد بحرية تامة، لهذا تدخلت الدولة عن طريق التحفيز (الحقن) الاقتصادي، كما هو الحال في أكبر اقتصاد في العالم (الاقتصاد الأميركي) على خلفية خطة الرئيس (أوباما)، لانعاش الاقتصاد الأميركي على خلفية الأزمة المالية 2008 ومن دونها (أي تدخل الدولة)، كان من المتوقع دخول الاقتصاد العالمي مرحلة ركود شديد، برغم من أن قاطرة النمو الاقتصادي العالمي تقوده الصين والهند ودول البريكس (BRICS)، وهي في أغلبها دول شرقية لا غربية، نامية لا متقدمة.

وقد أوضح (Moon Soo Kang) ذلك بوضوح أبان الأزمة الآسيوية، عندما أكد على أن أي دولة نامية تقدم على تحرير اقتصادها، وبخاصة تحرير أسواقها المالية، تضع نفسها في مخاطرة كبيرة من السقوط فريسة للازمات المالية، ما لم تكن لديها مؤسسات مالية قوية، وهذا يدلل ضمناً على ضرورة وجود تنظيم وإشراف مصرفي عقلاني[4]. لابد من أن تكون الدولة لها يد فيه عن طريق البنك المركزي ومؤسسات الرقابة الأخرى، وإلزام المصارف بتطبيق معايير اتفاقية بازل (1 ـ 2 ـ 3). التي تراعي المخاطر المتوقعة ودرجة الائتمان.

(4) Moon Soo kang. "Financial system Restructuring in the Republic of Korea. The crisis and its resolution" .Asia - pacific Development Journal. vol. 6, No. 1 - June 1999.p-51.

إن الاختلاف بين دور الدولة في ظل التخطيط المركزي ودورها في اقتصاد السوق، يتمثل بكون الدولة في الحالة الأولى تؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لكل أو الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج، وقيامها بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات، أي أنها تتولى في أن معاً دور صاحب رأس المال، ودور المنظم الذي يتحمل مخاطر الإنتاج.

ورث العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دورها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وأما مترهلة وتابعة وضعيفة.

وهكذا ورث العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دورها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وأما مترهلة وتابعة

وضعيفة، ولذلك يصعب توصيف مخرجاتها التنموية، فهو ظل يتراوح ما بين تنمية (**تابعة ـ شبه رأسمالية ـ شبه اشتراكية ـ رثة ـ راكدة**)[5]، وهو ما لا يساعد على الاستدلال بمعطى واضح لا تخطئه العين في نمط أفعالها الاقتصادية.

(5) احمد زايد، الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، (ندوة) المعهد العربي للتخطيط، حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، الكويت، 1989.

وما يمكن قوله بشأن دور الدولة في الاقتصاد العراقي، طوال تاريخه الحديث والمعاصر، أنه كان سلبياً ومهيضاً، وكابحاً لفرص التطور الاقتصادي، وبخاصة بعد عام 1963، على العكس من الأهداف والشعارات التي رفعتها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، الدفع باتجاه تقزيم أو تهميش دورها، بل على العكس نرى أن للدولة دوراً محورياً في ضبط إيقاع حركة الاقتصاد والمجتمع، وبخاصة في ظروف الأزمات ومراحل الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر، إذ بدلاً من أن تكون عقبة كأداء بإزاء الجهد التنموي، كان جديراً بها أن تتلمس الطريق وتيسر وتفعل حركة القوى الحية في المجتمع، وبخاصة للقطاع الخاص (الفردي)، وهو ما نتلمس بعض من أثاره خلال سنوات الحكم الملكي 1921 ـ 1958.

ما حدث بعد احتلال العراق وموجات التغيير التي حدثت في بعض البلدان العربية، إذ سعت قوى التغيير المحلية بالتوافق مع القوى الخارجية الساندة للتغيير على هواءها، وهو ما أنتج دولة جديدة تتوزع ما بين (رخوة ـ هشة ـ فاشلة).

فالنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي ورث من مرحلة العهد الجمهوري، ولا سيّما بعد الحروب والعقوبات الدولية (الحصار الاقتصادي) والاحتلال الأميركي 2003 ـ 2011، لا يمكن له أن يوفر مساحة من الاستقرار، من دون دولة قوية قادرة على فرض سلطانها على الجميع، فليس أخطر على المجتمعات من دولة رخوة واهنة، يتم تجاهل أحكامها[6]، وهو ما حدث بعد احتلال العراق وموجات التغيير التي حدثت في بعض البلدان العربية، إذ سعت قوى التغيير المحلية بالتوافق مع القوى الخارجية الساندة للتغيير على هواءها، وهو ما أنتج دولة جديدة تتوزع ما بين (رخوة ـ هشة ـ فاشلة)، وهو ما يتلاءم تماماً مع استراتيجية أنتاج دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تظل تستجدي استقرار وقوتها من الخارج، وتتنازعها قوى عديدة، وهو ما يجعلها عرضة للتفكك، ويرسخ فيها عوامل عدم التوحد، ويرفع مقادير المجموعات الأثنية فيها، صوب التكور على هويات ميكروية، وبالتالي تصبح هوية الوطن الجامع المانع عرضة للسيولة التامة.

(6) نادر فرجاني، العولمة والتنمية الإنسانية، دراسات الحكمة، العدد (2) 2001، ص5.

رابعاً: دور الريع النفطي في حجب الفشل الاقتصادي

يعد الريع أو المورد المتأتي من المصدر الهيدروكربوني (مورد النفط) بخاصة، حلاً ومشكلة في أن واحد، وهذا يعتمد على الطريقة التي يتم فيها التصرف بالمورد الريعي، كون هذا المورد يتأتى خارجياً، أي أنه يعتمد على التسعير في الأسواق العالمية لا دخل للدولة المستخرج منها فيه، إذ أن النفط والغاز أضحت سلعة مستهلكين وليست سلعة منتجين، كما أن مرونة الطلب (Elasticity Demand) على النفط تخضع بشكل تام لعوامل تتحدد خارجياً، لا دخل للاقتصاد المحلي فيها، وبذلك فهي تتحدد من خارج النظام الاقتصادي. مما يجعل الاقتصاد العراقي في حال بقاء الحال عما هو عليه الآن، رهناً أو مطعماً على الخارج، أي قائماً على أحوال الاقتصادات المستوردة للطاقة.

والنظرة المتوافرة للنفط والغاز (المصدر الهيدروكربوني)، تنتابها إشكالية حقيقية تتمثل بأن النفط ليس منتجاً حقيقياً، والقول بإنتاج النفط خطأ لغوي شائع، والحقيقة أنه استخراج النفط وبهذا فإن نظرة البلدان المستخرجة للنفط لا تعتمد أنه مورد ناضب لا متجدد، مما يستلزم الأمر التعامل معه بأقصى استفادة وتوظيف لدعم الاقتصاد الحقيقي (السلعي) في الاقتصاد، من حيث الكميات المستخرجة والمجالات التي يستثمر فيها عائد هذا المورد، ومما وفره التاريخ الاقتصادي القريب، أنه عوائد النفط لم توظف بل استغلت في دعم العجوزات وحل الاختناقات وتلبية رغبات (الحاكم / الملك / الأمير/ الرئيس)... الخ، ونزعاته والتي تتحكم فيها الكثير من البداوة والحاكمية المطلقة المستظلة زوراً بالشرعية سواء الوضعية منها أو الدينية.

وعلى وفق الوظيفة الاقتصادية لدولة تعتاش وتستظل بالنفط وريعه، إن تتحول من وجهة الإنتاج (لأنه غير متوافر) إلى وجهة التوزيع، وهو ما حَّولَ الحاكم والحكومة إلى جهة توزيعية لهذا الريع، تقضم ما تستطيع تحت هذا العنوان أم ذاك، مرة تحت شعار الأمن القومي وتارة تحت شعار الأمن الوطني، رفع مستوى معيشة المواطن أو رفع الحيف عنه، ولكنها جميعاً تلتحف في ممارستها على جزء مهم من الذاتانية والانا سواءً منه الفردي أو الحزبي أو المكوناتي.

لهذا يمكن فهم السلوك ونمط التصرف في الموارد في جله إلى تجذر العقلية (الريعية ـ الخراجية)، التي مبعثها أن هذه الموارد لا تمثل منتجاً حقيقياً، ونتيجة طبيعية لفعالية اقتصادية تمازجت عناصر الإنتاج المختلفة فيها، في ظل رؤية فنية ـ تقنية يديرها منظم (entrepreneur) كفء ومبدع innovation ومبتكر (بحسب جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter)[7]، ويراد لها أن تعمل على وفق مبدأ أساس هو (تدنية التكاليف ـ Minimization Of Cost) وتعظيم المنافع أو العوائد (Return Maximization)، بل أن النفط والغاز هي هبة الله أو كما يسميها (ديفيد ريكاردو)، أبرز مفكري الرأسمالية الكلاسيك بأنها هبة الطبيعة[8]، وبهذا فهي ليست متولدة من نشاط بشري (إنساني) منظم، وهي بذلك فهي منحه من دون مقابل، لهذا ظلت الاقتصادات الاستخراجية كما هي حال الاقتصادات الخراجية في التاريخ، تتغذى على مخرجات خارجية، لا تخضع في الكثير منها إلى التحاسب والرقابة ما بين المجتمع والحاكم، بل هي أسيرة رغبات ونزعات الحاكم، ويوفر لنا التاريخ الإسلامي المتشابهات الكثيرة لهذا السلوك وبخاصة في عهود الدولتين الأموية والعباسية. ويمتد إلى بعض حكام دول النفط الآن.

(7) جون كينيث. غالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

(8) نقلاً: عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011.

ظلت الاقتصادات الاستخراجية كما هي حال الاقتصادات الخراجية في التاريخ، تتغذى على مخرجات خارجية، لا تخضع في الكثير منها إلى التحاسب والرقابة ما بين المجتمع والحاكم.

لذلك فإن الوضع السياسي والاقتصادي يظل دالة في أسعار النفط، فمنه وبه تحل السلطة الريعية كل مشكلاتها، إذ أن حالة الإنفاق العام يظل مرتهناً وحساساً إلى حركة أسعار النفط ومقدار المتحصلات (العوائد الدولارية) منه، لذلك تحاول أغلب الدول الريعية استجلاب الرضا المجتمعي عن طريق أعطيات النفط المختلفة، بشكل مشروعات مخصصة أو رشى لرؤساء القبائل والشخصيات الاجتماعية والدينية.

ومن دون الريع النفطي لا يمكن لأي نظام سياسي منذ عام 1963، الادعاء بأنه نظام قد حقق إنجازاً يمكن البناء عليه أو جعله مثابة من دون النفط، فجل ما كانت تتكأ عليه النظم والحكومات على اختلاف مشاربها ورؤاها سواء أكانت يسارية أو يمينة ـ إسلامية أم علمانية ـ قومية أم وطنية، هو الريع النفطي الذي جعلت منه، الحل السحري لفشلها المستديم في تلمس المسار الحقيقي المفضي إلى بناء تنموي ومشروع نهوض وطني، مثلما استدلت عليه بلدان أخرى، أقل قدرات وولجت متأخرة ميدان التنمية والتطور.

ولولا المورد النفطي ما كان ممكناً استدامة الحياة في العراق على الأقل بعد عام 2003، نتيجة ما حصل إلى قطاعات الاقتصاد العراقي، التي بدت شبه متوقفة، وهو الأمر الذي ظل ملازماً حتى عام 2014، عدا القطاع الزراعي الذي شهد شيئاً من النمو ومحاولة استعادة إنتاج بعض من السلع الزراعية من مثل الحنطة والشعير والذرة، فيما تضرر قطاع التمور بشكل جلي، بينما فشلت قطاعات الخضراوات والألبان والزيوت من الاستجابة لمتطلبات الطلب الكبير المتأتي من زيادة الدخل للكثير من الشرائح والنمو السكاني، إذ ظلت عوائد النفط الممول الرئيس لتامين الغذاء للشعب العراقي عبر الاستيراد، في حين بدا القطاع الصناعي بكل مجالاته عاجزاً عن لملمة أوضاعه والنهوض بصناعاته المختلفة، لتلبية جزء من الطلب المحلي، ويبدو أن الإقرار على إنهاء هذا القطاع كانت رغبة أميركية توافقت مع عدم الاهتمام به من الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، مع أن الكثير من مؤسسات هذا القطاع بمقدورها أن تستخدم عدداً لا بأس به العاملين لتخفيف مستويات البطالة التي تعد كبيرة، مع أن الدولة قد فشلت فشلاً ذريعاً في خصخصة شركات القطاع الصناعي، نتيجة المدخل الخطأ الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية، ومع ذلك ظلت هذه الشركات عبئاً على الموازنة العامة، في موازناتها التشغيلية التي تتوزع حصراً في الرواتب وتكاليف الإدارات والنقل والسيارات والإيفادات، من دون أي إنتاج يعتد به، وهذا الإنفاق على شركات القطاع الصناعي المتوقفة يتم عن طريق (عوائد النفط)، ولهذا فالريع النفطي هو الخيار الأسهل لتمويل الفشل في هذا القطاع.

ولولا المورد النفطي ما كان ممكناً استدامة الحياة في العراق على الأقل بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة ما حصل إلى قطاعات الاقتصاد العراقي.

وأجمالاً فإن الحكومات نتيجة غياب الرؤية الواضحة لإدارة الاقتصاد بقسماته المعروفة، قد استظلت بالنفط لحل الكثير من المشكلات القائمة ومحاولة دفع الأمور وتأجيل حلولها، من دون حساب الكلف الاقتصادية ـ الاجتماعية المترتبة على ذلك، فضلاً عن أهدار الزمن المخصص لإعادة الإعمار والانتقال من اقتصاد يعاني الركود إلى اقتصاد نام، يكون قادراً على التوليد الذاتي لفرص العمل المتناسبة مع معدل نمو السكان السنوي، وهو ما يأذن بالسيطرة على البطالة، ويسمح للحكومة باتخاذ السياسات المتناسبة مع قدراتها لتفعيل المدفوعات التحويلية للشرائح الأكثر تضرراً لتحجيم مستويات

الفقر والتهميش. ولهذا فإن السياسة المالية أضحت توجهاتها أشبه ما تكون بشركة تأمين على الحياة (لمليوني) متقاعد حكومي، ولأكثر من ثلاثة ملايين موظف هم في الخدمة حالياً.

خامساً: تأثير غياب الرافعة الاقتصادية في بناء الدولة العراقية الجديدة

لم يكن حصاد مراحل الاقتصاد العراقي مذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وإلى الآن، حصاداً ثراً وتراكمياً ويستند على رؤية واضحة المعالم، بل أن مساحة التخبط والتناقض والفوضى سمة غالبة، عدا بعض الهنات على مر المرحلة التي تتجاوز النصف قرن، وهذا مرده إلى التغيرات السياسية واختلاف رؤى النظم التي تتابعت على إدارة الدولة العراقية، ومنه يستشعر أن الهم الوطني أو بصورة أوضح أن المصلحة الوطنية، على الرغم من تدبيج الخطاب السياسي لها ابتداءً من (الخطاب رقم واحد) إلى خطاب الاحتلال والحكومات اللاحقة. استخدم رافعة للوثوب إلى السلطة والى سحب الناس بطريقة القطيع، وراء النظم والحكومات لإكسابها شيئاً من الشرعية المزيفة والمقبولية القلقة.

خطاب الاحتلال والحكومات اللاحقة. استخدم رافعة للوثوب إلى السلطة والى سحب الناس بطريقة القطيع، وراء النظم والحكومات لإكسابها شيئاً من الشرعية المزيفة والمقبولية القلقة.

وبرغم من القدرات الريعية التي منت الدولة المجتمع بها، عن طريق زيادة استخراج النفط بوساطة الشركات الأجنبية التي تلقفتها عقود التراخيص بالشروط التي تخدمها، وعد هذا إنجازاً من شأنه أن يوفر ممكنات النهوض بالأوضاع الاقتصادية وإعادة الإعمار وحل مشكلات السكن والمدارس والبطالة والتشغيل، ذهبت مع سوء أدارة الدولة وفشلها الذريع في تخصيص الموارد، حتى لم تعد المشكلة اقتصادية بالمعنى الحقيقي، بل هي في حقيقتها سوء أدارة الموارد الاقتصادية، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتأريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية مذ نشوئها والى الآن. وهو ما تعجز إدارات الدولة العراقية على مر تأريخه الحديث والمعاصر، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بموارد المجتمع ومستقبله، وهو ما لم يحض بالاهتمام المفترض في بناء منظومة الحقوق المجتمعية في العراق سواءً قبل الاحتلال أو بعده.

تعجز إدارات الدولة العراقية على مر تأريخه الحديث والمعاصر، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بموارد المجتمع ومستقبله.

ومنذ عام 2003 وضمن التوجهات للنظام السياسي الجديد في بناء دولة جديدة قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة سلمياً واطلاق حرية الأسواق، وبرغم من دخول المؤسسات الدولية بمختلف تخصصاتها، واعتماد منهج الشفافية سبيلاً للإدارة الاقتصادية، وتوافر الممكنات المالية لتحفيز الاقتصاد، إذ تجاوزت تخصيصات الموازنات منذ عام 2003 ـ 2014، أكثر من (800) مليار دولار، فضلاً عن المنح والمساعدات والديون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتصفية جزء من احتياطي الذهب العراقي وتوافر احتياطيات نقدية تتراوح ما بين (12 ـ 18) مليار دولار، إلا أن الرافعة الاقتصادية لبناء الدولة الجديدة ظلت واهنة، ولم ترتقي عبر السنوات الممتدة من 2003 ـ 2014 إلى أن تكون مسنداً للدولة، ولم نلحظ أية نجاحات لا تخطئها العين، فالمتحقق لا يعتد به على ضآلته، فيما ظلت الإنجازات المتداولة رسمياً على الورق.

والمفارقة الكبرى في محاولات الخروج من النفق المظلم لحال الاقتصاد عبر اعتماد الخطط الاقتصادية، منذ عام 2003، التي بدأت بالاستراتيجية الوطنية وانتهاء بخطة 2010 ـ 2014، ومن ثم الخطة الجديدة 2014 ـ 2017، فإن ما يمكن قوله بوضوح وهو ما لم يعترف به علناً، أنها جميعاً قد فشلت، كنتيجة طبيعية لفروض غير حقيقية من مثل افتراض مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في خطة 2010 ـ 2014 بما يقارب (86) مليار دولار[9]، ولا يفهم من ذلك كيف يمكن ضمان هذه المساهمة؟

إن السنوات ما بين 2003 ـ 2014، قد أشرت بوضوح، من أن الرؤية للنهوض بالاقتصاد تتسم بضبابية عالية.

(9) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014.

عليه يمكن القول إن السنوات ما بين 2003 ـ 2014، قد أشرت بوضوح، من أن الرؤية للنهوض بالاقتصاد تتسم بضبابية عالية، أفقدت المؤسسات القائمة على صنع القرار الاقتصادي بوصلة التوجه الحقيقي والعقلاني والفعلي، صوب تحريك الاقتصاد من ركوده المستديم، فضلاً عن تعدد مؤسسات صنع القرار الاقتصادي (وزارة التخطيط ـ اللجنة الاقتصادية ـ مستشارية رئيس الوزراء ـ البرلمان)، من دون توحد في الرؤية والتوجه وتحديد الأهداف والآليات.

بجانب هذه التقاطعات التي بدت فيها كل مؤسسة تعمل لوحدها من دون تنسيق فعلي، وهو ما امتد إلى التناقض في القرارات وازدواجها ما بين

مؤسسات التخصيص للموازنة العامة، فهناك ثلاثة جهات للأنفاق العام على مستوى الدولة وهي (موازنة تنمية الأقاليم ـ وموازنة الوزارات المعنية ـ وموازنة المحافظات)، وهو ما يفتت القرار الأنفاقي والرؤية الاستراتيجية لإقامة المشروعات، ويخلق صعوبة في الرقابة والسيطرة على هذا الإنفاق وضبط مساراته والتحقق من حصول الفساد المالي في المشروعات. فما بين العام 2004 ـ 2012 تم صرف ما يقارب نصف تريليون دولار على الأنفاق الحكومي الاستهلاكي. فيما يقابل ذلك هذا بلغت حصيلة الضرائب في إجمالي الموازنة بحدود (2%). وفي تصريح لمكتب المفتش العام لإعادة أعمار العراق في تقرير الفصلي الثالث لعام 2012، إن أجمالي المبالغ التي صرفت على البنى التحتية وإعادة أعمار العراق في السنوات حزيران 2004 ـ أيلول 2012، بلغ (202,91) مليار دولار.

ومن ناحية أخرى فإن الإقرار على المشروعات من قبل مجالس المحافظات لا يخضع لخطة أو استراتيجية توزع المشروعات بحسب أهميتها، بل أن تجربة السنوات 2004 ـ 2014، أفصحت عن أن واقع الإقرار على المشروعات لأية محافظة، يتم عبر آلية المبادلة / المقايضة بين المكونات السياسية في مجلس المحافظة، إذ يسعى كل مكون لإقرار المشاريع لخدمته في الأغراض الانتخابية وتوظيف ذلك مناطقي. وتؤكد وزارة التخطيط في مقدمتها عن موازنة 2014 أن هناك أكثر (6000) مشروع لم يتم إنجازها وتبلغ تكلفتها أكثر من (228) تريليون دولار.

مجالس المحافظات حلقة زائدة جيء بها الحاكم الأميركي، تلقفتها الأحزاب من أجل إسنادها لأعضائها بغية الهيمنة على المؤسسات المحلية في المحافظات.

إذ أن المحافظ ونوابه ومجلس المحافظة برئيسه ونوابه وأعضاءه، يتسابقون على الحصول على التأييد الانتخابي مقابل إقرار مشروعات من مثل تمليك الأراضي ـ تبليط الطرق ـ المدارس... الخ، وهذه آلية معتمدة وتعد مجربة لتحصيل الأصوات في الانتخابات مرة لأغراض شخصية وأخرى حزبية.

وبإزاء هذا فإن القول بأن هناك آليات عمل لدولة تتلحف بالديمقراطية والشفافية والمساءلة القانونية والمجتمعية، يعد أمراً لا يجانب الحقيقية.

وتعد مجالس المحافظات حلقة زائدة جيء بها الحاكم الأميركي، تلقفتها الأحزاب من أجل إسنادها لأعضائها بغية الهيمنة على المؤسسات المحلية

في المحافظات، ونفقات هذه المجالس لم يسلط عليها الضوء، ولم تحظى بالاهتمام المطلوب مثلما هو الحال لنفقات مجلس النواب، وهي في التقويم النهائي بعد هذه التجربة (حلقة زائدة ـ وجزء من ترسيخ البيروقراطية ـ وهدراً للمال العام ـ وتضخيم لأجهزة الدولة ـ وعبء على موازنة الدولة)، لا سيّما وإن أعضاء مجالس المحافظات بعد انتهاء الدورة الانتخابية (4) سنوات يستحقون رواتب تقاعدية بمستوى (مدير عام).

هذه الفوضى في أجهزة الدولة ومؤسساتها سواء التشريعية أم التنفيذية، لا تؤهل الدولة العراقية من أن تهيئ مستلزمات نهوضها وإعادة إنتاج دولة قوية تحترم دستورها وتطبق القوانين، وتتسم بالنزاهة والشفافية وتجري تداول سلس لسلطاتها.

وفيما يخص الرافعة الاقتصادية فإن واقع الأمور في العراق، لا يبشر مطلقاً بأن تكون هذه الرافعة مرتكزاً لدعم التجربة الديمقراطية وترسيخها، وإلا فعندما يكون التقاطع ما بين استمرار الحياة للناس وتدبير معيشتهم ورفاهيتهم والديمقراطية، فإن الشعب سينحاز بشكل لا شعوري إلى تامين حياته، ولا قيمة لديمقراطية لا تشبع ولا تسمن؟ وهذه من أعظم الإشكاليات التي تواجهها الحكومة والدولة العراقية الجديدة، بفقدانها لأهم عنصر من عناصر المقبولية والرضى المجتمعي، وهو تأمين متطلبات الحياة الأساسية للسكان، فضلاً عن الأمن والاستقرار وتطبيق القانون. وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 ضعيفة وغير فاعلة، ومخرجات أفعالها موصلة إلى نشوء دولة رخوة وهشة وتراكمياً تصبح دولة فاشلة.

الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 ضعيفة وغير فاعلة، ومخرجات أفعالها موصلة إلى نشوء دولة رخوة وهشة وتراكمياً تصبح دولة فاشلة.

بدلاً من الخاتمة

إن غياب (الحكم الصالح) يعني حضور (الحكم الطالح أو الفاسد)، الذي من شأنه إفساد ليس الاقتصاد فحسب، وإنما إفساد كل شيء، فإذا كان (الحكم) يمثل رأس الدولة والمجتمع، فإن فساده يعني استشراء الفساد في كل مفاصل الدولة والمجتمع. إذ تؤكد بعض التقارير المحلية أن إجمالي الأموال التي هربت من العراق، قد بلغت أكثر من (200) مليار دولار خلال العشرة سنوات الأخيرة.

وعليه لم تكن مخرجات الحكومات/ النظم في خواتيم حساباتها، متوافقة

ومنسجمة مع خطابها المعلن، ولم تكن تراكمية حتى يمكن الاستدلال على مظاهر لا تخطئها العين، بل كان حصاد أفعالها في شقه الاقتصادي، المزيد من التراجع، وإهدار للثروات المتأتية أصلاً من عوامل غير إنتاجية، بل من موارد ناضبة جرى تسييلها، ولم تتوافر للمجتمع، لا في زمن النظم السلطوية ولا في زمن النظم الديمقراطية، مساحة من الممارسة في المساءلة لهذه الحكومات عما قدمته إلى مجتمعها، وأن التغني بالأرقام الصماء عن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتضخم الموازنات، هو في حقيقته وهّم، وفذلكة رقمية ـ إحصائية، ويمكن استعارة قول الشاعر أبو الطيب المتنبي في هذا المجال:

أَعـيـذهـا نَـظَـراتٍ مِـنـكَ صـادِقَـةً أن تَحسَبَ الشَحمَ فيمَن شَحمُهُ وَرَمُ

لهذا نرى أن الاقتصاد العراقي في مرحلته الراهنة يراوح بين جدل التغيير وتحدياته، وما يفرضه الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي من متراكم كبير من الاختلالات في جميع المفاصل، وما بين رؤى خارجية وشروط دولية اعتمدت منطق الجبرية في الإقرار على هذا التغيير، سواءً قبل وبعد عملية التغيير، وسواءً تبنى ذلك إفراد أم أحزاب وقوى في سدة الحكم، وهو ما يحمل معه مخاطرة كبيرة في المستقبل، من دون تبني رؤية عراقية حقيقية، تضع مصلحة العراق وأوضاعه الحالية محدداً لأي إجراء أو سياسة معتمدة، ومن دون ذلك فإن للإرهاب عنفاً جسدياً، ولآليات النظام الاقتصادي عنفاً اجتماعياً.